

خبر صحفي

في معرض رده على المقال المنشور في الموقع الالكتروني لصحيفة دمشق الآن وفي جريدة الوطن بخصوص "لجوء المواطنين إلى السوق السوداء لشراء القطع الأجنبي لتجديد جوازات سفر ذويهم المغتربين بحجة أن مصرف سورية المركزي لا يبيعهم القطع لهذه الغاية ، الأمر الذي يؤدي إلى تنشيط السوق السوداء ويؤثر سلباً على استقرار سعر صرف الليرة السورية ، وبأن نسبة المراجعين لشراء القطع الأجنبي لهذه الغاية قد انخفضت من ٩٠% إلى ١٠% كما انخفضت حوالات المغتربين لذويهم من ١٠ ملايين إلى مليوني ليرة سورية حيث انتهى المقال المذكور بأن عدم بيع مصرف سورية المركزي القطع الأجنبي لهؤلاء الراغبين بتجديد جوازات سفر ذويهم يساهم في هبوط سعر صرف الليرة السورية"، بين مصرف سورية المركزي أن الرسوم القنصلية المنصوص عنها في المرسوم رقم /١٧/ تاريخ ٢٠١٥/٤/٢١ وفي قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم /١١٣٥/ تاريخ ٢٠١٥/٤/٢٣ تدفع اساساً بالقطع الأجنبي من قبل المواطنين السوريين ومن في حكمهم المتواجدين خارج الجمهورية العربية السورية وتسدد عن طريق البعثات الدبلوماسية أو القنصليات السورية. وأنه نتيجة الظروف الراهنة التي أدت إلى إغلاق الكثير من سفارات الجمهورية العربية السورية في الخارج وبغية تبسيط الاجراءات على المغتربين المشار إليهم أعلاه صدرت تعميم مصرف سورية المركزي رقم ١٩٦٦/م/١ تاريخ ٢٠١٥/٦/٤ الذي سمح للمغترب الراغب بتجديد جواز سفره عن طريق ذويه المتواجدين داخل الأراضي العربية السورية بتسديد الرسوم الواجبة عن طريق حوالات خارجية واردة بالقطع الأجنبي لغاية تسديد الرسم القنصلي آنف الذكر بحيث يتم تسليم هذه الحوالات بالقطع الأجنبي وبحدود المبلغ واجب التسديد. وبالتالي لا صحة لما جاء في المقال المذكور أعلاه من أن مصرف سورية المركزي كان يبيع القطع الأجنبي لهذه الغاية ثم توقف عن ذلك.

كما أشار مصرف سورية المركزي إلى التناقض الذي جاء في المقال لجهة أن نسبة المراجعين لشراء الدولار انخفضت وبأن حوالات المغتربين لذويهم انخفضت من ١٠ ملايين إلى مليوني ليرة سورية!! فهل ترد الحوالات بالليرة السورية أم بالقطع الأجنبي؟ واذا كان المقصود هو انخفاض الحوالات الواردة بالقطع الأجنبي فهذا يتعارض مع انخفاض الطلب على القطع الأجنبي وفق ما جاء في المقال بأنه انخفض من ٩٠% إلى ١٠% فهذا الانخفاض يفترض أن يُعزى إلى ارتفاع حصيلة الوارد من الحوالات الخارجية لهذا الغرض لا العكس.

وقد نوه مصرف سورية المركزي إلى أن تدفق الحوالات الشخصية مستقر منذ قرابة ٤ أشهر نتيجة استقرار سعر الصرف الذي أسهم في ضبطه اتخاذ حزمة من القرارات المدروسة والاجراءات التي أعادت التوازن إلى السوق.

من جهة أخرى أكد مصرف سورية المركزي على ضرورة الالتزام بالقرارات النافذة التي تمنع شراء وبيع القطع الأجنبي إلا عن طريق القنوات المصرفية حصراً ووفق ما تسمح به الأنظمة النافذة تحت طائلة المسائلة القانونية.